المحاضرة الأولى

التّعريْبُ ضَـــــرورَةٌ تَـنْمـوِيـَّـــــــة

الدّكتور عَبْد المجيد
نصَـــــــير
عَضو مَجْمَع اللُّغَة العربيَّة
الأردنـي
رئيس قِسْم الرِّياضيَّات
جَامِعَة العُلُوم والتكنولوجيا

السبت 13 شوَّال 1411هـ – 27 نيسَان 1991م

التنمية والتغيير

لا شك في أن التنمية عملية مادية معنوية، تحدث للأفراد وللمجتمعات الصغيرة أو الكبيرة، هدفها التغيير الإيجابي بالمقاييس التي يرتئيها أصحاب الشأن في أمر ما. ومقاييس التغيير والتنمية أيضاً مادية ومعنوية. منها ما يمكن تقديمه بالأرقام أو الجداول أو الرسوم، منها ما هو إحساس فردي أم عام، وملاحظات لظواهر تقوى أو تضعف، وروابط تنمو أو تتآكل.

ويحكم عملية التغيير السنة الكونية التي أودعها الله عز وجل في الآية الكريمة "إِنَّ اللّهَ لا يُغَيِّرَ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ" الرعد 11.

ومن هذه الآية الكريم ننطلق في نظرتنا إلى العملية التنموية التغييرية. فالتغييرات السطحية لا قيمة لها في النمو الحضاري، والبناء الاجتماعي، والإسهام الإنساني. وتغيير الهياكل والأشخاص لا يؤدي، بالتالي إلى نمو إيجابي للمجتمع حتى حسب مقاييس القائمين عليه آنئذ. ولقد عانت منطقتنا أيما معاناة من عمليات التغيير السطحية القسرية، التي كانت تفرضها مدافع الدبابات، وأصوت البلاغات.

نعم، أن التغيير التنموي عملية داخلية عميقة. وبقدر ما نريد أن يشمخ البنيان، يجب أن تكون أصوله وأسسه عميقة قوية. كما تؤكد ذلك الآية الكريمة "أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللهِ وَرِضْوانٍ خَيْرٌ، أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ في نَارِ جَهَنَّمَ" (التوبة 109). وبما أن التغيير عملية، فإن الإسلام يربطه على مستوى الفرد بالنية الصادقة، وعلى مستوى الجماعة بقيم الإسلام ومبادئه، حتى لا يكون التغيير سيارة جامحة مفككة أجزاؤها تتطاير على الطريق.

ويرسي الإسلام قواعد العملية التنموية التغييرية على عمودين.

العلم والتربية: فلا يمكن أن يحدث تغيير للأفضل بناءً على الجهل. ومدعي الطب لا يمكن أن يقدم تشخيصاً دقيقاً لمرض عضال، وبالتالي لا يستطيع تقديم علاج ناجح له. والنظرة الإسلامية للعلم، تختلف عن غيرها في أنها تريد أن تبني الإنسان الصالح المتعلم "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ" الزمر 9. ومع تقدير الإسلام

للتخصص، إلا أنه يحض على قاعدة أساسية تعين على فهم الأمور وردها إلى نصابها. وهذه القاعدة العلمية الأساسية المشتركة قوامها شيئان: اللغة العربية، والفقه في الدين. وقال رسول الله ε "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين".

والحقيقة أننا نرى تداخلاً بين اللغة وعملية التعلم والتعليم. وكما يدرك الجميع، فإن اللغة وعاء الفكر وبالتالي أداة نقل العلم، وبما أن التعليم يبدأ من لحظات الطفل الأولى، ويتلقى هذا الطفل تعليمه بحواسه جميعاً بما فيه حاسة السمع، فإننا نرى الدور العظيم الذي تقوم به لغة من يحيط بالطفل في تعلمه وصياغة فكرة، وتنمية عقله. ولقد أحس كثير من الناس والشعوب والدول هذا الترابط العضوي بين اللغة والتعلم وبروز الشخصية، إلى حد أن كثيراً من الدول تمنع التعلم في السنوات الأولى إلا بلغة شعوبها. ويرى بعض الباحثين أن أحد أهم الأسباب في الضعف العام لطالبنا هو تدريسه اللغة الإنجليزية في سن مبكرة، قبل أن يكون قد أتقن لغته العربية، وبخاصة عندما يدرس هذه اللغة الإنجليزية على مستوى واحد مع لغته العربية، بالتساوي في الحصص، والتوازي في الفروع، مع اهتمام زائد باللغة الإنجليزية. ويتخرج الطالب من مدرسته لا يعرف هذه اللغة ولا يعرف الأخرى.

والعمود الثاني من قواعد العملية التنموية التغييرية هو التربية. ونعني بذلك المناهج النظرية والعملية، والأنساق الاجتماعية العامة، وما يكتسبه الطالب بالقدوة، وما ينغرس فيه من عادات، وما يظهر منه من أنماط سلوك. وفي ذلك فليتنافس المتنافسون. وطريقة الإسلام في التربية، تكاد تكون عملية تؤدي إلى اكتساب مهارات بالتعويد والتكرار غير الممل، والتدريب الذي لا ينقطع، والمحاسبة الدائمة، والنصح والتقويم. ونضرب مثلاً لذلك الصلاة. فالإسلام ينظر إلى الصلاة على أنها عبادة، لذلك يربطها بالهدف الأسمى من وجود الإنسان "وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ والإِنْسَ إلاَّ لِيَعْبُدُونِ" (الذاريات 56) وللصلاة أركان وشروط لا بد من تحقيقها من كل من يؤديها. ويبقى مجال واسع للفروق الفردية، في الخشوع، وإطالة القراءة، وعدد ركعات النفل، والالتزام بالجماعة، وعدد التسبيحات، وأنواع الأدعية. ويؤديها المسلم يوماً إثر يوم حتى تصير له عادة، لكن عادة في تجديد متواصل، وهي إذ ذاك مهارة مكتسبة.

والمسلم إذ يحضّ على اكتساب قيمة أو فضيلة، فإنه يؤكدها دون كلل. قال رسول الله ε "إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقا. وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذابا". متفق عليه.

ونؤكد أهمية دور اللغة في التربية، فاللغة وسيلة تعبير، ونقل أفكار وقيم، والمقدرة على حسن الفهم تؤدي إلى حسن التعبير والسلوك، ويعني حسن التعبير اللغوي سهولة الاندماج للفرد في مجتمعه. ونحن نعاني من آثار غربة المثقفين الذين لا يستطيعون أن يعبروا عن أنفسهم بلغتهم، وبالتالي لا يستطيعون أن يوصلوا ما عندهم إلى الناس. وقد يكون الجزائريون في العصر الحديث أكثر من عانى من أثر ذلك لسيطرة اللغة الفرنسية على المثقفين، مما أدّى إلى انسلاخهم عن المجتمع، والشارع العام.

وتؤدي اللغة دوراً أساسياً في ربط الماضي والحاضر والمستقبل. وقد تتميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات، بكنوزها الهائلة الرائعة في شتى المجالات المعرفية، وبخاصة المعرفة الإنسانية التي لا تفقد أهميتها مع الزمن مثل التشريع وكنوز الأدب واللغة، وعلوم القرآن، وتضييع هذه الكنوز بسبب عائق لغوي مصطنع هو هدر تنموي لا ريب فيه.

العلم واللغة:

إن العلوم بالمعنى الضيق المتداول (مقابل كلمة Sciences) تكاد تكون عالمية. فلا يوجد رياضيات صينية وأخرى أمريكية، وثالثة ألمانية. فهذا كله نتاج حضاري إنساني، ينهل منه الجميع، ويسهم فيه كل قادر. إلا أن اختيار العلم وتطبيقه أمر محلي. وهذا يعني أن علينا أن تختار من دنيا العلوم لا أن نأخذها بقدها وقديدها، لأسباب أذكر منها:

١ –كثرة المعارف العلمية وتفرعاتها والتفجر العلمي الذي نعيشه، إضافة إلى قلة مصادرنا البشرية تفرض علينا أن نتخير.

٢ –كثير من الأمم المتقدمة علمياً، تركز على تخصصات تهتم بها لأسبابها الخاصة. وهذه لا تصلح لأن تكون أسباباً للآخرين فتركيز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

على بحوث الفضاء لا يعني أن علينا في الأردن أن نركز جهودنا في هذا المضمار.

٣ –التكلفة المادية الهائلة لإنتاج العلم، مما يجعل البلدان الأخرى تتخير ما هو أفضل لها وأنفعها مادياً ومعنوياً ضمن شح الموارد.

٤ –إن أهمية العلم هي في تطبيقه. والتطبيق يعني معالم متنوعة بشرية ومادية وهذه تختلف من بلد إلى آخر.

ومن أهم ما يحتاج إليه العلم هو محو الأمية العلمية كما يسميها الأستاذ محمد عبد السلام. فالتنمية الصناعية يقوم بها مجتمع متعلم. فلقد مضى زمن العامل غير الماهر. مع وجود "الربوطات" Robots. والتقدم التقني الإلكتروني وغير ذلك، صرنا بحاجة ماسة إلى العامل العالم. مما يستدعي تعليم العلوم في جميع مراحل التعليم.

ومن أجل محو هذه الأمية العلمية، نحتاج إلى اللغة العربية التي يعرفها الجميع ويتعاملون معها، ونعني باللغة العربية في هذا المجال كتاباً ومحاضرة وأسلوب تعليم، ودليلاً وغير ذلك، وهكذا نرى أهمية اللغة في محو الأمية العلمية، التي لا بد منها لمجتمعنا العربي ليلحق بركاب التقدم التقني العلمي.

إن العلم ليس حيادياً، والتقنية ليست حيادية. ونظرة فاحصة إلى الأمم المتقدمة علمياً وتقنياً تظهر لنا الفروق كما تظهر وجوه التشابه. ويدرك أهل الاختصاص وجود تقدم طبي فرنسي أو ألماني أو بريطاني أو أمريكي. فالعملية العلمية جزء من هذا المجتمع بجميع أجزائه بما فيها القيم والغايات والحاجات ولا ريب في أن لنا خصوصياتنا التي تفرض علينا اختيار المعارف العلمية، وتعلمها وتعليمها وتطويرها. وللغة العربية دور أساسي في هذا الاختيار والتطور.

التنمية والحضارة:

إن إحدى غايات التنمية، هو إنشاء الحضارة، أو الإسهام الفعلي في إنشائها، وهذا الإسهام يمكن أن يكون مقياساً لنجاح التنمية والحضارة، بنية فيها خصوصية لكل شعب أو أمة، كما أن فيها مقادير مشتركة بين الشعوب والأمم، ومن المعروف أن الأمم تحرص على أن تتميز في التاريخ بحضاراتها، وتعتبر الذوبان في حضارة أمة أخرى

تردياً وسقوطا، وضعفاً وردة، وكما ذكر ابن خلدون في مقدمته، فإن الأمم المغلوبة أو الضعيفة تميل إلى التقليد القاهر أو تقليد الأقوياء، والحقيقة أنه توجد عمليات تبادل فقد أخذ الفرس عن العرب دينهم ولغتهم، وأخذ العرب عن الفرس طراز معايشهم وشيئاً من آدابهم وعندما تواجهت الحضارتان الإسلامية والإغريقية، ترجم المسلمون العلوم والفلسفة ولم يترجموا الآداب. ذلك أن هذه الآداب تعتمد على الأسطورة الوثنية. وهي وثنية لا يقبلها الإسلام بأي حال، ولو من باب الأسطورة.

وفي هذه العبارة الأخيرة، يكمن الحد الفاصل بين الأخذ وعدمه. فلكل حضارة أسسها الفلسفية والدينية والفكرية والتاريخية، وقيمها وغاياتها الحقيقية ولهذا لا يجوز لنا، ولا نستطيع أن نذوب في الحضارة المادية الغربية، فبعد حوالي قرن من التقرب إلى الغرب، وما زال هذا الغرب يرفضنا ويحتقرنا، ولا يقبلنا نداً أو شريكاً، على خلاف تعامله مع اليابان أو الصين مثلاً، ويمكن أن نجمل ما نريد في هذا البند بما يلي:

١ – لكل حضارة أسسها التاريخية والفلسفية والقيمية، مهما وجد من أمور مشتركة لا بد منها، لأن كل هذه الحضارات تتعامل أصلاً مع الإنسان.

٢ – لا بد لكل قوم من أن يساهموا في الحضارة الإنسانية وأن يتميزوا داخل الإطار الحضاري الإنساني، والإنسان المسلم حضارياً ذو رسالة متميزة، لها تاريخ مشرف، والإنسانية بحاجة إليها، وإذا كنا لأسباب مادية تقنية، يصعب علينا أن نجتاز بسرعة الفجوة التقنية بيننا وبين الغرب، فإننا نستطيع أن نقدم للإنسانية حضارة متميزة بنظرتها للكون والإنسان والحياة، قد تؤلف عاملاً لكل الأقوام المسلمة تصلح لأن تكون القاسم المشترك لينها، وهي الآن لغة التدريس الثانوية في عدة بلدان إسلامية منها إيران وماليزيا.

كما أنها يمكن أن تساهم بمصطلحاتها معربة أو مترجمة أو خلاف ذلك في إغناء لغات الشعوب الإسلامية، وإنجاح محاولاتها وهي تسعى لتدريس العلوم بلغاتها.

٣ –ربما يصلح التحدي الصهيوني ، الذي أحيا لغة ميتة، لحفز العرب بخاصة والمسلمين بعامة إلى أن يوحدوا جهودهم مخلصين في دفع اللغة العربية، لتكون لغة العلم في القرن الواحد والعشرين للشعوب العربية والإسلامية.

٤ –التنمية عملية مشاركة جماعية تتناسب مع مجموع إسهام الأفراد والمؤسسات في مجتمع ما. ومن أجل ضمان مشاركة الجميع، يجب أن يكون بينهم قواسم مشتركة، ومنها اللغة. فاللغة وسيلة التعلم والتعليم والتعبير. وفي عالمنا العربي الذي أثرت فيه الثقافتان الأنجلوسكسونية والفرنسية، فإن العربية هي الحل لمأزق الاختيار بين هاتين الثقافتين.

وفي حال نجاح العرب في استخدام لغتهم للتقدم التنموي، فإن أقواماً ودولاً إسلامية في إفريقيا وآسيا قد تتخذ منهم القدوة، وتصير الدول العربية قادرة على إرسال المستشارين للأخذ بأيدي هذه الأقوام والشعوب للتقدم.

التجربة اليابانية والكورية:

يصاب الإنسان العربي بالحيرة، عندما يقارن بين أحوال الشعوب العربية، وشعوب أخرى كالشعب الياباني أو الكروي. فاليابانيون أقحموا في الثورة الصناعية والتقدم العلمي إقحاماً قسرياً في أواسط القرن الماضي على يد الأسطول الأمريكي الفاتح، واستعاد الإمبراطور الياباني موتسو شيتو من أباطرة السلالة الميجية، السلطة العليا في اليابان بعد قرون من الحكم من قبل "الشوجون" الإقطاعيين، وأراد هذا الإمبراطور قلب سياسة العزلة، وأعلن أن المعرفة يجب أن تطلب في كل أنحاء العالم.

وأول ما فعلته الحكومة اليابانية لتنفيذ هذه المهمة بعناية خاصة، هو أنها قامت بمسح تفصيلي للصناعات الهندسية في أوروبا وأمريكا فاستخدموا للمدى القصير مهندسين وعلماء أجانب، وأوفدوا للمدى المتوسط طلاباً للدراسة خارج اليابان، وأقاموا كليات في اليابان يحاضر فيها أساتذة أجانب، وللمدى البعيد أقاموا جامعات ومعاهد للبحث، وكان التركيز منصباً على التطبيق العملي للمعارف الموجودة، وعلى حد تعبير رئيس الوزراء، آنئذ، الأمير أيتو (سنة 1886):

"السبيل الوحيد للحفاظ على قوة الأمة وضمان رفاه شعبنا باستمرار يكون بفضل نتائج العلم... إن الأمم لا تزدهر إلا بتطبيق العلم. إذا أردنا أن نقيم بلدنا على أساس أمين، ونضمن ازدهاره في المستقبل، ونجعله في مستوى الأمم المتقدمة، فإن أفضل ما نفعله هو زيادة معرفتنا، وعدم إضاعة أي وقت في تنمية البحث العلمي".

في البداية استقدمت الدولة مئات المهندسين الأجانب لبناء السكك الحديدية، واستوردت تكنولوجيا حديثة لتنمية صناعة المناجم، وإقامة معامل للغزل. واستُقدِم محاضرون أجانب للتدريس في المدارس والكليات، وأحدثت كلية الهندسة في طوكيو سنة 1873 التي أشرفت على بدايات التقدم التقني، كما أوفد كثير من الطلبة إلى البلدان الأجنبية، وعادوا لتدريس الجيل الثاني من الطلبة اليابانيين. ثم أقامت الحكومة اليابانية كثيراً من المؤسسات العلمية على مثيل ما كان في الغرب، فنشأت الجامعة الإمبراطورية في طوكيو (1877) واندمجت فيها كلية الهندسة، ونشأت جامعات مماثلة في كيوتو (1897) وتوهوكو (1911). وأقيمت عدة مراكز للبحوث ابتداءً من قسم التصوير المائي الخاص بالأسطول (1871).

كما تأسست جمعيات علمية كثيرة، ابتداءً من جمعية الرياضيات سنة 1877، كما نشأت أكاديمية العلوم الإمبراطورية (1906)، وجمعيات أخرى في المعارف العلمية.

وكان من آثار ذلك، التقدم الصناعي الياباني الهائل، فقد واجهت اليابان الغرب وعلى رأسه روسيا التي تغلّبت عليها اليابان سنة 1905، وواجهت الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ولم تمنعها الهزيمة سنة 1945 من إعادة البناء الصناعي لتصير ثاني قوة صناعية في العالم في الوقت الحاضر.

أما التجربة الكورية فهي تجربة فريدة أيضاً. فكوريا الجنوبية بلد مزقته الحروب، وظل مستعمرة يابانية لمئات السنين، ووضعت الحكومة خطط التنمية الخمسية المتنوعة. فالخطة الخمسية الأولى (1962–1966)، هدفت إلى التصنيع الانتقائي من جهة، وإلى إقامة بنى تحتية اجتماعية من جهة أخرى، ونمت صناعات مثل الإسمنت والطاقة والأسمدة واستخراج الفحم، بالإضافة إلى الصناعات الخفيفة كالنسيج والخشب المضغوط والسلع الاستهلاكية التي تركت لمبادرات القطاع الخاص.

ودفعت الخطة الخمسية الثانية (1967–1971)، التوسع في الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية، وصناعات الحديد والفولاذ، وصناعات مثل هذه تحتاج إلى رأسمال قوي، وبنية تحتية قوية دعمتها الحكومة، وواجهتهم مشكلة كلفة رأسمال عالية مقارنة بالدول المتقدمة، إضافة إلى تدني نسبة الأرباح، مما جعلهم يحسنون تصميم كل مشروع صناعي.

أما الخطة الخمسية الثالثة (1972–1976) فسارت في اتجاه التصنيع، وتنمية الزراعية والخدمات الاجتماعية، وأدخلوا مستويات تكنولوجية متقدمة على أوسع نطاق وكان هذا اتجاهاً لا رجعة فيه.

ونجحت التجربة الكورية أيما نجاح، ويمكن أن يعزى ذلك إلى العوامل التالية:

١ –انقياد القوة العاملة للتدريب بسهولة، وقدرتها على الاستيعاب لدى التعامل مع التكنولوجيات المعقدة نسبياً.

٢ –علاقات تجارية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكل منهما سوق كبيرة.

٣ –الاستغلال التام للفائدة التقنية الناشئة عن التصنيع بوقت متأخر.

٤ –القدرة على التكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية التي دعمتها الحكومة بقوة، وأمنت للأجانب مناخاً ملائماً للاستثمار.

إن التنمية التكنولوجية تبدأ باستيراد التكنولوجيا المتقدمة، وتنمية نسخ محلية لها للوصول إلى الهدف وهو الإبداع التكنولوجي المعتمد على الذات وفي كوريا أنشئت أولاً وزارة العلم والتكنولوجيا سنة 1976 وهيئة مركزية حكومية لرسم السياسات والتنسيق والتخطيط والتنشيط. ثم كان معهد العلم والتكنولوجيا معهداً مستقلاً للبحث الصناعي سنة 1966 بقانون خاص، ثم معهد العلوم العالي الكوري سنة 1971 ليكون مدرسة للدراسات العليا الموجهة بخط مواز للجامعات والكليات الفنية. كما أنشئت شركة التقدم التكنولوجي K-TAC لتسويق نتائج البحث والتطوير في معهد العلم والتكنولوجيا KIST.

وأنشئت شركة التنمية KTDC وهي شركة مستعدة للمشاركة في الربح والخسارة لتشجيع مشروعات البحث والتطوير الصناعية التي تنطوي على مخاطر كبيرة مقرونة بأرباح طائلة متوقعة، وأنشئت شركة الاستثمار والتنمية KDIC التي اندمجت فيها شركات أخرى للتمويل القصير الأجل، وهذه الشركة هي للقروض المحدودة الخطر لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التكنولوجيا، وأخيراً أسست شركة

تمويل التكنولوجيا KTFC سنة 1985 لتوظيف رأس مال في المشروعات التي تحتمل الربح والخسارة.

وتمول الحكومة فعاليات البحث والتطوير بمشاركة من مشروعات القطاع الخاص. وأرست الحكومة الأسس القانونية للمؤسسات المختلفة، ولتشجيع تنمية التكنولوجيا الوطنية وساهمت إلى حد كبير في إيجاد مناخ علمي وتكنولوجي ملائم. وقامت كوريا بحركة لتعميم العلم والتكنولوجيا كجزء لا يتجزأ من خطتها الطويلة الأجل لتنمية العلم والتكنولوجيا.

لقد قدمنا هذين البلدين لهدف واضح. فإطلالة مصر على التقدم الحديث سبقت اليابان منذ أيام محمد علي، وتكاد تكون البدايات متقاربة في البلدين. أما ما تحقق بعد عقود من السنوات فهو مختلف جداً، ومصر في سنة 1930 لم تكن لتقارن باليابان آنئذ. أما مصر اليوم فهي أبعد من اليابان اليوم في كل ميدان علمي وتقني.

ولم تكن الحروب والاحتلال الأجنبي، وتقسيم البلاد عوائق أما كوريا لتتقدم في سنوات معدودة، وتصير بلداً صناعياً منافساً على الصعيد العالمي.

ونؤكد في هذا المجال أن التقدم العلمي والتقني في اليابان وكوريا لم يدفع أيّاً من البلدين لنسيان تراثه وقيمه وتاريخه ولغته، بل زاده تمسكاً بها، ومع أنهم انفتحوا على الغرب، إلا أنه انفتاح انتقائي. وهذه حجة عملية على من يريد لنا أن ننسى لغتنا وقيمنا، أو ندخل في متاهات الثنائية اللغوية، أو ضلال الانسلاخ التام من لغتنا.

التعريب والتنمية

كما أسلفنا، فإن التنمية عملية حضارية إيجابية، يجب أن تسهم فيها الشعوب جميعاً، مع المحافظة على شخصياتها وقيمها وتراثها، وتقوم التنمية على ركيزتي التقنية والعلم، ولا بد للتقنية المتقدمة من علم متقدم. والعلم اليوم تراكم عالمي مع انحياز واضح نحو بعض الشعوب الغربية واليابان، وكما رأينا في التجربتين اليابانية والكورية، تبدأ

التنمية بالنقل العلمي والتقني، وكل ذلك يحتاج إلى تخطيط، وإسهام مركز من الحكومات، واستجابة صادقة من المؤسسات الخاصة والأفراد.

ويحتاج نقل العلم إلى مكافحة الأمية العلمية وتدريس العلوم على جميع المستويات، وهذا بدوره، يستدعي وجود مدرسين ذوي إلهام وكفاية عالية.

ومن سوء الحظ، اليوم، أن اللغة العربية ليست لغة مبادرة في العلوم. مما دفع بكثير من أبنائها جهلاً أو تقليداً إلى الدعوة إلى إهمالها لاعتقادهم أنها لا تصلح أن تكون لغة علمية. ومع أن قوانين الجامعات العربية، تجعل من اللغة العربية لغة التدريس فيها جميعاً، إلا ما ندر، غير أنه من الناحية العملية لا يطبق هذا القانون لأسباب عديدة لسنا في صدد ذكرها. وهذا الإهمال المتعمد كما يقال كان سبباً في توسيع الفجوة بين اللغة العربية ولغة العلم، وبالتالي جعل العلوم للخاصة وليس للعامة، وزيادة الأمية العلمية بدلاً من القضاء عليها.

وربما، من أعظم مآسي هذه اللغة الجميلة المعبرة الأخاذة أنها لغة الأمة العربية أولاً، أي أنها أكثر من عشرين دولة، وبدلاً من أن تكون ضيفاً عزيزاً أمام عشرين خادماً لها، فإنها يتيم على مائدة عشرين لئيماً كل واحد يحاول أن يهينها بطريقته الخاصة، وكل المشاريع التوحيدية (أو الموحدة) لا تزال على الورق أو في البدايات دون أن تتقدم بعد مضي سنوات على إنشائها، فمؤسسة النشر والترجمة التابعة للمنظمة العربية للثقافة والتربية ومقرها في دمشق، هي مكاتب لا أكثر، بل إن مشروع الرموز العربية الذي أقرته ندوة مجامع اللغة العربية في بداية 1987 لا يزال حبيس الكتاب ولم يستعمله أحد.

ولذلك، فإنه من السذاجة أن ندعي أن تعريب التعليم سيحل مشكلات التنمية والتقدم العلمي والتقني، ولكن التعريب ذو دور مهم كما أسلفنا، ونوجز فيما يلي نقاط إسهام التعريب في التنمية العربية على مستوى الدولة، ومستوى الأمة.

١ –التعريب يؤدي إلى وحدة فكرية، وبالتالي يسهم في وحدة ثقافية للأمة العربية، ومنحها شخصية متميزة، وكياناً غير قابل للذوبان، وربما بقيت اللغة المؤسسة القومية الوحيدة التي لها إسهام إيجابي في توحيد هذه الأمة.

٢ –التعريب يربط ربطاً ثقافياً وعملياً ماضي الأمة بحاضرها ومستقبلها، وييسر لها الاستفادة من تراثها الحضاري الهائل، ويمنحها ندية للحضارات البشرية الأخرى ويكسبها الاحترام العالمي.

٣ –التعريب يؤدي إلى استيعاب العلم، وبالتالي إلى محو الأمية العلمية، والاستيعاب الشامل شرط لثورة علمية صناعية تقنية يؤمن لها الكوادر المدربة الخبيرة، والإبداع المتميز، والكوادر البشرية المحلية شرط أساسي للصناعة المتقدمة.

وها نحن نرى بعض الدول النفطية الغنية تقحم نفسها في صناعات متقدمة يستورد فيها المصنع والإدارة والعمال المهرة وغيرهم مما يعني عدم وجود تطور وإبداع داخلي، ويعني ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويعني هروب هذه الطواقم في أزمان الأمن وغير ذلك، ويجعل هذه الصناعة في وضع غير مأمون من قبل الأجانب.

فكيف نحسب ذلك من التنمية الحقيقية؟

٤ –التعريب يؤدي إلى مجتمع متعلم مثقف، يقدر دور العلم، ويكون القاعدة الأساسية لمجتمع صناعي متقدم قادر على المنافسة العالمية. وها نحن نرى في بلادنا بعامة والدول النفطية الغنية بخاصة قلة أعداد الطلبة المقبلين على التخصصات العلمية، ولذلك أثر سلبي على تقدم المجتمع تقنياً ويمكن مقارنة نسب الطلاب في التخصصات العلمية إلى طلاب التخصصات الإنسانية عندنا وعند العدو الصهيوني، فهي نسب مقلوبة، ويمكن ملاحظة وجود 34800 باحث علمي لدى الكيان الصهيوني مقابل 4500 لدى الدول الإسلامية جميعاً، علماً بأن نسبة السكان هي 1 إلى 200 (من أرقام المؤتمر الإسلامي حول العلم والتكنولوجيا، إسلام آباد، أيار 1983).

والمجتمع المتعلم المثقف مجتمع يدافع عن حقوقه ومكتسباته، يرى فضله على النظام، وليس عكس ذلك. لذلك، فهو أدعى إلى رفض التبعية والتسلط والقرارات الفردية، وهو مجتمع يمكن أن يقدم فرصاً مفتوحة متكافئة، تقوم على الإبداع، ويشجع الإبداع الفردي، والمغامرة الجريئة، ويمكن ملاحظة ذلك من تطور الحاسوب مثلاً، فما عمله وانج Wang، أو أصحاب حواسيب آبل Apple الشخصية، هو إبداع فردي، ومغامرة جريئة، لا نظير لها في المجتمعات المتخلفة، أو مجتمعات يحكمها التسلط والاستبداد.

والمجتمع المتعلم المتقدم المتسلح برسالة عالمية هي الإسلام، سيكون مجتمع قدوة، مستقلاً عن غيره، يسهم في الحضارة العالمية.

٥ –والتعريب يرفع من مستويات التعلم الجامعي والبحث العلمي، ويمنع مصائب ازدواجية اللغة، وغربة البحوث وضعف انتمائها. فما فائدة بحث علمي بالفرنسية أو الإنجليزية مثلاً، عن زراعة البندورة في الأغوار؟ من سيقرأ ويستفيد منه؟ والتعريب يدعم النشر والترجمة، وبالتالي يرفد المكتبة العربية، ويقوي التفكير بالعربية والتعبير بهما.

٦ –والتعريب سيسهم في رفد الشعوب الإسلامية بالمصطلحات العلمية والفنية، ويعيد إلى اللغة العربية مجدها وانتشارها، وييسر تقارب الشعوب الإسلامية وتعاونها على الصعيد العلمي، مما يجعل البحث العلمي الإسلامي ذا معنى، وممكناً ومطلوباً.

٧ –والتعريب يؤدي إلى توفير مادي في مجالات عديدة، فتعريب التعليم الجامعي وحده سيوفر ملايين الدولارات من الكتب الأجنبية المستوردة، وأهم من ذلك وجود العامل الماهر المدرب العربي، ومن ثم قيام صناعات متنوعة لا تغني عن الاستيراد فحسب، بل تصدر إنتاجها، وقد يكون موضوع كلفة التعريب وأثر ذلك في التنمية موضوعاً جيداً للدراسة.

إن حاجتنا اليوم للقناعة التامة بأهمية التعريب على جميع المستويات ومن ثم الانطلاق المخطط لتعريب التعليم وبخاصة الجامعي، وإنتاج البحث والعلم باللغة العربية، لتتبوأ هذه اللغة مكانها مع اللغات الحية الأخرى، وليترجم منها ويترجم إليها، وهكذا تتفاعل مع الحضارة والتقدم العالميين.

المراجع

١ –محمد عبدالسلام، في سبيل انبعاث العلم في البلدان العربية والإسلامية، جمعية الأصدقاء العرب للمركز الدولي للفيزياء النظرية، تريستا، 1984.

٢ –محمد عبدالسلام، البعد العلمي للتنمية، أكاديمية العالم الثالث للعلوم، شركة الديار، ميلانو، 1986.

٣ -محمد عبدالسلام، المثل العليا والواقع، مقالات مختارة، ترجمة أدهم السمان والأستاذ أديب يوسف شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1987.

٤ -محمد عبدالسلام، التنمية والتقدم العلمي في العالم الثالث، مقالات مختارة تحرير الدكتور إبراهيم حداد، ترجمة أديب يوسف شيش، دار سلام للترجمة والنشر، دمشق 1989.

٥ -الدكتور عبدالمجيد نصير، تعريب العلوم والتنمية العربية، بحث قدم في ندوة الكتابة العلمية باللغة العربية، بنغازي بآذار 1990.

٦ - Abdus Salam, M. Ideals and Realities Selected Wssays, World Scientific Pub. Co. Singapore, 1987.